

## الحد من حالات الغبن في المجال الصحي من خلال العمل الخاص بالمحددات الاجتماعية للصحة

جمعية الصحة العالمية الثانية والستون،

بعد النظر في تقرير اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة؛<sup>١</sup>

وإذ تشير إلى التوصيات الثلاث الشاملة الصادرة عن اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة،  
ألا وهي: تحسين ظروف المعيشة اليومية؛ ومعالجة الإجحاف في توزيع السلطة والمال والموارد؛ وقياس وفهم  
المشكلة وتقييم وقع الإجراءات؛

وإذ تشير إلى العيد الستين لإنشاء منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٤٨ وإلى دستورها الذي يؤكد  
على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب  
العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية؛

وإذ تشير إلى العيد الثلاثين للمؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية الذي عقد في ألما - آتا عام  
١٩٧٨ والذي أكد من جديد على القيمة الأساسية للإنصاف في الصحة ودشن الاستراتيجية العالمية للرعاية  
الصحية الأولية من أجل توفير الصحة للجميع؛

وإذ تذكّر بمبادئ "توفير الصحة للجميع" ولاسيما ضرورة العمل المشترك بين القطاعات (القرار  
جص ع ٣٠-٤٣)؛

وإذ تؤكد أهمية التصدي للمحددات الصحية الأعم والنظر في الإجراءات والتوصيات التي حُدِّدت في  
سلسلة المؤتمرات الدولية المعنية بتعزيز الصحة، من ميثاق أوتاوا بشأن تعزيز الصحة إلى ميثاق بانكوك  
بشأن تعزيز الصحة في عالم تسوده العولمة، كي يصبح تعزيز الصحة بنداً محورياً في برنامج عمل التنمية  
العالمي باعتباره من المسؤوليات الأساسية للحكومات (القرار جص ع ٦٠-٢٤)؛

وإذ تشير إلى توافق الآراء عالمياً على إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بخصوص بلوغ المرامي الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإلى القلق إزاء عدم تحقيق تقدم كاف نحو هذه المرامي في بعض الأقاليم بحلول منتصف المدة؛

وإذ ترحب في هذا الصدد بالقرار ج ص ٦١-١٨ الذي يستهل الرصد السنوي من جانب جمعية الصحة لبلوغ المرامي الإنمائية للألفية؛

وإذ تشير إلى التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨<sup>١</sup> عن الرعاية الصحية الأولية وتركيز التقرير على سبل تحسين الإنصاف من خلال إصلاح النظم الصحية وغيرها من النظم المجتمعية؛

وإذ تدرك أن مواجهة تدهور البيئة وتغيير المناخ تشمل مسائل تتعلق بالإنصاف في الصحة، وإذ تلاحظ أن من المتوقع أن يؤثر تغيير المناخ تأثيراً سلبياً على صحة المجموعات السكانية الضعيفة والمهمشة (القرار ج ص ٦١-١٩)؛

وإذ تدرك الحقوق المتعلقة بالتباينات المتسعة في متوسط العمر المأمول في جميع أنحاء العالم؛

وإذ تعلق أهمية قصوى على القضاء على حالات الغبن في الصحة ذات الصلة بنوع الجنس؛

وإذ تقر بأن ملايين الأطفال في العالم لا يحققون كامل إمكاناتهم وبأن الاستثمار في إيصال الدعم الشامل في مرحلة النمو المبكر للطفل إلى جميع الأطفال يُعد خطوة أساسية لتحقيق الإنصاف في الصحة طيلة العمر؛

وإذ تدرك أن تحسين الظروف الاجتماعية غير المواتية يُعد قضية من قضايا السياسة العامة الاجتماعية في المقام الأول؛

وإذ تشير إلى ضرورة تحسين التنسيق بين الجهود العالمية والوطنية ودون الوطنية في التصدي للمحددات الاجتماعية للصحة من خلال العمل على نطاق القطاعات، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع تفهم أن هذا العمل يتطلب التعاون من قبل شركاء عدة، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

وإذ تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تضطلع به الآليات العالمية القائمة لتصريف الشؤون<sup>٢</sup> من أجل دعم الدول الأعضاء في توفير الخدمات الأساسية الضرورية للصحة، وتنظيم السلع والخدمات التي لها تأثير كبير في الصحة، وضرورة تحديد مسؤولية الشركات،

١- تعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة؛

١ منظمة الصحة العالمية. التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨: الرعاية الصحية الأولية - الآن أكثر من أي وقت مضى. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

٢ انظر الوثائق الأساسية، الطبعة ٤٦، جنيف، منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٧.

٢- **تناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، القيام بما يلي:**

- (١) الإحاطة علماً بالتقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة وبتوصياته؛<sup>١</sup>
- (٢) اتخاذ ما يلزم من إجراءات، بالتعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة وأمانة المنظمة بشأن تقدير آثار السياسات والبرامج على حالات الغبن في الصحة وبشأن التصدي للمحددات الاجتماعية للصحة؛
- (٣) العمل عن كثب مع الدول الأعضاء في المنظمة وأمانة المنظمة لاتخاذ ما يلزم من التدابير بغية تعزيز الإنصاف في الصحة في إطار كل السياسات من أجل تحسين صحة السكان كافة والحد من حالات الغبن في الصحة؛
- (٤) مراعاة الإنصاف في مجال الصحة لدى العمل على بلوغ المرامي الإنمائية العالمية الأساسية ووضع مؤشرات من أجل رصد التقدم والنظر في تعزيز التعاون الدولي في معالجة المحددات الاجتماعية للصحة وفي الحد من حالات الغبن في المجال الصحي؛

٣- **تحث الدول الأعضاء على ما يلي:**

- (١) التصدي للمحددات الاجتماعية للصحة داخل البلدان وعبرها من خلال الالتزام السياسي بخصوص المبادئ الرئيسية بشأن "تضييق الفجوة في غضون جيل واحد" باعتبار ذلك شاغلاً وطنياً، وملائماً لتنسيق وإدارة العمل المشترك بين القطاعات من أجل الصحة بغية إدراج الإنصاف في المجال الصحي في التيار العام لكل السياسات، حسب الاقتضاء، باستخدام أدوات تقييم الصحة والإنصاف في المجال الصحي؛
- (٢) وضع وتنفيذ مرامٍ واستراتيجيات لتحسين الصحة العمومية مع التركيز على حالات الغبن في الصحة؛
- (٣) وضع الإنصاف في الصحة في الاعتبار في كل السياسات الوطنية التي تعالج المحددات الاجتماعية للصحة والنظر في وضع وتعزيز سياسات شاملة للحماية الاجتماعية للجميع بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من المرض، والرعاية الصحية وتعزيز توفير وإتاحة السلع والخدمات الضرورية للصحة والعافية؛
- (٤) ضمان الحوار والتعاون بين القطاعات المعنية بهدف دمج الصحة في السياسات العمومية ذات الصلة وتعزيز العمل المشترك بين القطاعات؛

<sup>١</sup> اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة. تضييق الفجوة في غضون جيل واحد: العدالة والإنصاف في المجال الصحي بفضل اتخاذ إجراءات حول المحددات الاجتماعية للصحة. التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

- (٥) زيادة الوعي لدى مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص بشأن كيفية وضع المحددات الاجتماعية في الاعتبار عند تقديم خدمات الرعاية إلى مرضاها؛
- (٦) الإسهام في تحسين ظروف الحياة اليومية بما يسهم في التمتع بالصحة والرفاه الاجتماعي طيلة العمر، وذلك بإشراك جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- (٧) الإسهام في تمكين الأفراد والجماعات، ولاسيما من يعانون من التهميش، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحسين الظروف المجتمعية التي تمس صحتهم؛
- (٨) استحداث طرق وبيئات جديدة، أو استخدام الطرق والبيئات الموجودة، مما هو مصمم حسب السياقات الوطنية من أجل التصدي للمحددات الاجتماعية والمالات الاجتماعية للصحة وحالات الغبن في الصحة؛
- (٩) تطوير واستخدام نظم المعلومات الصحية وقدرات البحوث، وتحسينها عند اللزوم، من أجل رصد وقياس صحة المجموعات السكانية الوطنية، مع البيانات المصنفة، مثل السن نوع الجنس والانتماء العرقي والعنصر والطائفة والمهنة ومستوى التعليم والدخل والتوظيف حيثما سمح بذلك القانون والسياق الوطني كي يتسنى كشف حالات الغبن في الصحة وقياس تأثير السياسات العامة في الإنصاف في الصحة؛

٤- **تطلب إلى المدير العام ما يلي:**

- (١) العمل عن كثب مع الوكالات الشريكة في نظام متعدد الأطراف بشأن التدابير الملائمة التي تتصدى للمحددات الاجتماعية للصحة وتعزيز الاتساق في السياسات لتقليل حالات الغبن في الصحة إلى أدنى حد، والدعوة إلى جعل هذا الموضوع يحتل مرتبة متقدمة في برامج العمل العالمية للتنمية والبحوث؛
- (٢) تعزيز القدرات داخل المنظمة لإعطاء أولوية كافية للمهام المعنية ذات الصلة بالمحددات الاجتماعية للصحة، وذلك من أجل الحد من حالات الغبن في الصحة؛
- (٣) جعل المحددات الاجتماعية للصحة مبدأً توجيهياً من أجل تنفيذ تدابير تشمل مؤشرات موضوعية من أجل رصد المحددات الاجتماعية للصحة عبر مجالات العمل، وتعزيز التصدي للمحددات الاجتماعية للصحة من أجل الحد من حالات الغبن في الصحة، باعتبار ذلك من أغراض كل مجالات عمل المنظمة، ولاسيما برامج الصحة العمومية ذات الأولوية؛
- (٤) دعم الدور الأساسي للدول الأعضاء في تعزيز إتاحة الخدمات الأساسية الضرورية للصحة وتنظيم السلع والخدمات التي لها تأثير كبير في الصحة، حسب الاقتضاء؛
- (٥) ضمان أن يعنى العمل الجاري من أجل بعث الرعاية الصحية الأولية من جديد بالمحددات الاجتماعية للصحة ومواءمته مع ذلك، مثلما أوصى به التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨؛

(٦) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في اتباع نهج لتعميم الصحة في كل السياسات للتصدي لحالات الغبن في الصحة؛

(٧) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، في تنفيذ تدابير تستهدف تحقيق التكامل في التركيز على المحددات الاجتماعية للصحة على نطاق جميع القطاعات المعنية، وفي تصميم قطاعاتها الصحية على نحو يتيح التصدي لها على النحو الملائم، أو إعادة تصميم تلك القطاعات إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

(٨) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، عند الطلب، في تعزيز جهودها الخاصة بقياس وتقييم المحددات الاجتماعية للصحة، وأسباب حالات الغبن في الصحة، ووضع أهداف خاصة بالإنصاف في الصحة ورصد تنفيذها؛

(٩) دعم البحوث الخاصة بالسياسات والتدخلات الفعالة الرامية إلى تحسين الصحة عن طريق التصدي للمحددات الاجتماعية للصحة والتي تفيد أيضاً في تعزيز قدرات البحوث وتعزيز التعاون على البحوث؛

(١٠) دعم المديرين الإقليميين في إعداد محور تركيز إقليمي على المسائل المتعلقة بالمحددات الاجتماعية للصحة، وفي إشراك مجموعة بلدان أوسع نطاقاً في هذه المسألة، وفقاً لظروف ومشاكل كل إقليم؛

(١١) عقد تظاهرة عالمية، بمساعدة من الدول الأعضاء، قبل جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين من أجل مناقشة الخطط المجددة فيما يتعلق بالتصدي للاتجاهات المنذرة بالخطر في حالات الغبن في الصحة، من خلال معالجة المحددات الاجتماعية للصحة؛

(١٢) تقييم أداء الآليات العالمية القائمة لتصريف الشؤون بغية معالجة المحددات الاجتماعية للصحة والحد من حالات الغبن في الصحة؛

(١٣) تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين عن طريق المجلس التنفيذي.

الجلسة العامة الثامنة، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩  
ج٦٢/المحاضر الحرفية/٨

= = =